

القانون الرياضي العربي

تحديات عصرية وآفاق المستقبل



تطوير القانون الرياضي في المملكة في ضوء التحديات القادمة

المحامي / مازن الزهراني

محام متدرب في مركز التدريب العدلي وممارس
قانوني معتمد من الهيئة السعودية للمحامين



مقدمة

مما لاشك فيه أن القطاع الرياضي يشكل قطاعًا مهمًا وبارزًا في المملكة العربية السعودية، حيث أنه يعد من أكثر القطاعات اهتمامًا ومتابعة، واغلب المواطنين يستمتعون بمشاهدة الألعاب الرياضية المختلفة أو حتى ممارستها، وهذا الأمر يحتاج إلى تنظيم واستصدار اللوائح والأنظمة التي تجعل منه قانون يحفظ حقوق والتزامات جميع المعنيين، مما يستوجب علينا كقانونيين الحديث عنه وعن تنظيمه، وهذا هو مجال حديثنا في هذه الندوة، فسيكون حديثنا في هذه الندوة على محورين تخص القانون الرياضي في المملكة العربية السعودية **على النحو الآتي** :-

- 1 القانون الرياضي في المملكة العربية السعودية
- 2 تطور القانون الرياضي في المملكة العربية السعودية في ضوء التحديات القادمة

المحور الأول

القانون الرياضي في المملكة العربية السعودية

- 1- تعريف القانون الرياضي
- 2- تطبيقات القانون الرياضي في المملكة العربية السعودية (أنظمة ولوائح)



تعريف القانون الرياضي

تتعدد التعريفات حول القانون الرياضي وتتعدد اشكاله، فعرفها البعض تعريفا عميقا، والبعض الاخر تعريفا شاملا، وبما أنه لا يوجد تعريف معين ومحدد فيمكننا تعريف القانون الرياضي حسب تطبيقاته في المملكة العربية السعودية على أنه: القانون الذي ينظم العلاقات بين الشخصيات الرياضية الطبيعية والاعتبارية، بما يسهم في حفظ حقوقهم والتزاماتهم تجاه بعضهم وتجاه الغير .
ومما لاشك فيه أن القانون الرياضي يحتمل تعريفات كثيرة وصحيحة، ولكن تعريفنا هذا قد يكون الأشمل والأعم.



تطبيقات القانون الرياضي في المملكة العربية السعودية (أنظمة ولوائح):

تتعدد الأنظمة واللوائح المطبقة في القانون الرياضي في المملكة العربية السعودية بتعدد الرياضات وكثرتها، فقد ينظم اللعبة الواحدة نظام أو لائحة أو أكثر، وسيكون حديثنا عن أبرز الأنظمة المطبقة في المملكة العربية السعودية في المجال الرياضي من باب المثال لا الحصر، ومنها ما يلي:-



أ- النظام الأساسي للاتحادات الرياضية واللجنة الأولمبية العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/55) وتاريخ 19/10/1407 هجري، حيث نظم تكوين وأعمال واختصاصات وحقوق والتزامات اللجنة والاتحادات.

ب- لائحة الأندية الرياضية التي تم إصدار آخر نسخة لها في عام 1445 هجريًا حيث استهدف التحديث الأخير وضع إطار تنظيمي خاص بالأندية الرياضية الخاصة وبيان الأحكام والضوابط المنظمة لها بما لا يتعارض مع نظام الشركات.

ت- لائحة الاحتراف وأوضاع اللاعبين وانتقالاتهم والتي تم اعتماد تحديثاتها في شهر محرم 1446 حيث تعد المرجع الأساس للأحكام المنظمة لأوضاع اللاعبين وأهليتهم للمشاركة في البطولات التي ينظمها الاتحاد أو روابط دوري الأندية المحترفة.

المحور الثاني

تطوير القانون الرياضي في المملكة
في ضوء التحديات القادمة



مقدمة

تشهد المملكة العربية السعودية تطورًا كبيرًا ونقلة نوعية في القطاع الرياضي، ويستهدف هذا التطور عدة أشكال تجعل الرياضة في المملكة محط أنظار كل مهتم بمتابعة وممارسة الرياضة، سواء كان محترفًا أو هاويًا، مما قد يسهم في نشوب عدة تحديات تواجه التطور المستهدف حسب رؤية المملكة 2030، وتجعل هذا التطور يحتاج إلى الكثير من العمل وبذل الجهد والعناية لتحقيق المستهدفات والتطلعات المرجوة، وهذا ما سنتطرق إليه في المحور الثاني بمشيئة الله، وسنتناول في حديثنا بإذن الله عدة تحديات تواجه التطور في القطاع الرياضي ونتحدث فيها بشكل عام، ومن التحديات التي سنتطرق لها بإذن الله:



مقدمة



1- التقاضي الرياضي في المملكة العربية السعودية

2- استضافة المحافل الرياضية الكبرى

3- تحقيق التوازن بين حقوق أشخاص القانون

الرياضي والتزاماتهم في ظل تطبيق الحوكمة

4- تأهيل المتخصصين بالقانون الرياضي

التقاضي الرياضي في المملكة العربية السعودية

عند الحديث عن الخصومة في المجال الرياضي في المملكة العربية السعودية، نجد أن الاختصاص الولائي يكون دوماً في القضاء العادي، والاختصاص النوعي يكون لمركز التحكيم الرياضي السعودي، ولكن عندما نتعمق في كيفية إقامة الخصومة بين اشخاص القانون الرياضي نجد أنها تكون على شكل تحكيم، بما قد يجعلها أقل قوة من الخصومة القضائية وتحت مظلة السلطة القضائية.

ولكن المملكة أوجدت لهذا الشأن حلاً جعل أحكام المركز سندا تنفيذياً تقدم مباشرة إلى محكمة التنفيذ لتطبيق إجراءات تنفيذ حكم التحكيم الصادر، فقد صدر في صباح الأحد الموافق 5/1/2025 اتفاق بين مركز التحكيم الرياضي السعودي ووزارة العدل، يقضي بمفاده اعتماد المسار الإجرائي لتنفيذ أحكام التحكيم الصادرة من المركز، بما يحقق شكلاً من أشكال الضمان بحصول المتقاضين أمام المركز على حقوقهم عبر تقديمهم طلب تنفيذ أحكام التحكيم الصادرة عن المركز لدى المحكمة المختصة بطريقة سلسة وميسرة.

استضافة المحافل الرياضية الكبرى

كما نعلم أن المملكة استضافت عددا من المحافل الرياضية العالمية، مثل كأس العالم للرياضات الالكترونية الذي أقيم بين شهري يوليو واغسطس لعام 2024، حيث أن هذا الحدث كان الأول من نوعه على مستوى العالم للمهتمين في الرياضات الالكترونية، مما ساهم في جعل المملكة احد ابرز وجهات المجال أن لم تكن الأولى.

ولكن التحدي يكمن في استضافة محافل رياضية أخرى في السنين القادمة، وابرزها كأس العالم 2034، حيث تم الإعلان في ديسمبر 2024 عن استضافة المملكة لكأس العالم بالنظام الجديد مما يشكل تحديا كبيرا في تجهيز التنظيم المناسب، خاصة وأن النظام الجديد يضم 64 منتخبا بدل 32، وتم الإعلان عن بعض الخطط التي يجري العمل عليها لاستضافة البطولة، مثل انشاء الملاعب وخدمات نقل الجماهير سواء عن طريق القطار أو النقل الجماعي وعدة طرق أخرى، كما سيتم الإعلان عن أي تجهيزات أخرى قد تطرأ مستقبلا، ولكن العمل الأساسي الان يكمن في تجهيز الاشتراطات الأساسية للفيفا ومتطلباتها لاستضافة كأس العالم، ومن المحافل الرياضية الأخرى كأس آسيا 2027 وكأس الخليج 2026 وغيرها من المحافل الرياضية

استضافة المحافل الرياضية الكبرى

كما نعلم أن المملكة استضافت عددا من المحافل الرياضية العالمية، مثل كأس العالم للرياضات الإلكترونية الذي أقيم بين شهري يوليو وأغسطس لعام 2024، حيث أن هذا الحدث كان الأول من نوعه على مستوى العالم للمهتمين في الرياضات الإلكترونية، مما ساهم في جعل المملكة أحد أبرز وجهات المجال إن لم تكن الأولى.



تحقيق التوازن بين حقوق أشخاص القانون الرياضي والتزاماتهم في ظل تطبيق الحوكمة:

كلنا نعلم أن القانون يفرض على الأطراف عموماً حقوق والتزامات ويجب عليهم مراعاتها، ولكن إذا نظرنا إلى أشخاص القانون الرياضي بوجه خاص، فنجد أن الأطراف غالباً ما تربطهم علاقة تعاقدية، وبموجب هذا العقد يترتب لكل منهم حقوق وعلى كل منهم التزامات، وقد اتخذت المملكة مبدأ حوكمة الأندية عن طريق إطلاق مبادرة تقييم حوكمة الأندية، بوضع عدد من المؤشرات يتم تحقيقها خلال فترة معينة للوصول إلى هدف معين، وهو تحقيق مستهدفات المشروع الرياضي وفقاً للرؤية،



تحقيق التوازن بين حقوق أشخاص القانون الرياضي والتزاماتهم في ظل تطبيق الحوكمة:

ولكن قد تجد بعض الأندية صعوبة في تطبيق المؤشرات المطلوبة لتحقيق مستهدفات المشروع الرياضي، ومن تلك الصعوبات ارتباطها في بعض الالتزامات التي تصحب العقود ذات القيمة العالية، أو قلة مدخولات الأندية المادية التي قد تعيق التزاماتهم العقدية، ولذلك تم اطلاق مبادرة تقييم حوكمة الأندية لتحفيزهم على الوفاء بالتزاماتهم العقدية، مما يساهم في التكاتف بين المعنيين لتطبيق مؤشرات الحوكمة المطلوبة بأفضل شكل ممكن.



تأهيل المتخصصين بالقانون الرياضي

كما نعلم أن التحديات التي تواجه المملكة في القطاع الرياضي متعددة، ونجد أن المؤهلين لممارسة أعمال القانون الرياضي على وجه التحديد هو أحد أبرز التحديات، فإن عدنا إلى التحديات السابق ذكرها فنجد أن الحاجة إلى مؤهلين قانونيين في مجال القانون الرياضي كبير، فالنهضة في القطاع الرياضي بشكل عام يحتاج إلى متخصصين في عدة مجالات وابرزها القانون، وهو عمود أساس من أعمدة التطور في القطاع الرياضي، والآن ولله الحمد يوجد عدد من البرامج لتأهيل الكوادر الإدارية المتخصصة في إدارة القطاع الرياضي، سواء في مجال القانون الرياضي أو غيره من المجالات.





شكرا

المحامي / مازن الزهراني